الخطاب من منظور لسانيات النص

تسعى هذه المحاضرة مناقشة الانعطافة الكبرى في الدراسات اللغوية، والمتمثلة في الانتقال من "سلطة الجملة" إلى "فضاء النص". هذا الانتقال لم يكن ترفاً فكرياً أو مجرد تغيير في التسميات، بل جاء كضرورة إبستمولوجية ملحة فرضها قصور المناهج البنيوية السابقة عن الإحاطة بالمعنى الكلي للخطاب، وعجزها عن تفسير الترابط العضوي في النصوص الإبداعية الطويلة.

1. حدود المنهج البنيوي: الجملة كأقصى وحدة للتحليل

هيمنت اللسانيات البنيوية لفترة طويلة – امتدت من دي سوسير وصولاً إلى تشومسكي – على الدرس اللغوي، وظلت حبيسة "الجملة" باعتبارها السقف الأعلى للتحليل العلمي. لقد ساد اعتقاد راسخ بأن الصرامة القواعدية (System) تنتهي بانتهاء الجملة، وأن ما يليها هو فوضى لا تحكمها قوانين لسانية، بل تخضع للإبداع الفردي الحر (Parole).

ويُعد العالم الفرنسي إميل بنفنيست (Émile Benveniste)، أحد أبرز من رسخ هذا الحد الفاصل، حينما قرر أن: "الجملة هي الوحدة الصغرى للخطاب... ومع الجملة نترك مجال اللسان كنظام من العلامات، وندخل في عالم آخر هو عالم اللسان كأداة للتواصل، وتعبير عن الرأي". يكشف هذا الطرح عن مأزق منهجي واجه النقد الأدبي؛ فإذا كانت اللسانيات تتوقف عند الجملة، كيف يمكن للناقد أن يحلل رواية أو ملحمة شعرية؟ هنا ظهرت الفجوة العميقة بين "صرامة اللسانيات" و"طبيعة النص الأدبي الممتد".

ولم يتوقف الأمر عند بنفنيست، بل ذهب ليونارد بلومفيلد (Leonard Bloomfield)، رائد المدرسة التوزيعية الأمريكية، في كتابه Language (1933)، إلى مدى أكثر راديكالية حين اعتبر أن: "الجملة هي تعبير لغوي مستقل، لا يندرج في أي شكل لغوي أكبر منه بحكم أي بناء قواعدي".

هذا التصور "الذري" للنص – الذي يراه مجرد تتابع حسابي لجمل منعزلة – جعل من المستحيل دراسة ظواهر مثل السبك (Cohesion)؛ إذ كيف نبحث عن الروابط بين الجمل ونحن ننظر إليها كجزر منعزلة لا يربطها رابط نحوي؟

2. الانعطافة النصية: الحاجة إلى ما "فوق الجملة":

بدأت هذه المسلمات البنيوية بالتلاشي تدريجياً حينما اصطدم اللسانيون بظواهر لغوية "عابرة للجمل" لا يمكن تفسيرها إلا باستحضار السياق السابق أو اللاحق، كالضمائر، وأدوات الربط، والإحالات المرجعية.

شكلت مقالة زيليج هاريس (Zellig Harris) عام 1952 لحظة فارقة في تاريخ العلم، حيث صك مصطلح "تحليل الخطاب" (Discourse Analysis)، معلناً الثورة على حدود الجملة بقوله: "اللغة لا تحدث في كلمات مفردة أو جمل مبعثرة، بل في خطاب متصل... وإنّ حدود الجملة ليست حدوداً للمعنى أو البنية". يمثل هذا الاقتباس المبرر العلمي لطلاب النقد الحديث لتبني مصطلحات "الاتساق والانسجام" كبدائل، أو كمكملات، لأدوات الإعراب والبلاغة التقليدية، لفهم كيفية تشكل البنية الكلية للنص.

وتعميقاً لهذا التوجه، نقل فان دايك (Teun van Dijk) النقاش إلى مستوى أكثر تجريداً في كتابه Some Aspects of Text Grammars (1972)، حينما انتقد اعتبار النص "جملة عملاقة"، طارحاً مفهومه المركزي: "إن نحو النص ليس مجرد توسيع لنحو الجملة... بل هو نحو يهتم بالبنى الكبرى (Macro-structures) التي تحدد التماسك الكلي للنص".

يُعد مفهوم "البنية الكبرى" الذي طرحه فان دايك أداة جوهرية للناقد الأدبي، إذ يتيح له القبض على "الموضوع المحوري" أو "الثيمة العامة" التي تمنح العمل الأدبي وحدته العضوية، وبدونه يتفتت النص إلى أجزاء متنافرة.

أخيراً، وصل هذا التطور إلى نضجه الوظيفي مع روبرت ديبوجراند (De Beaugrande)، الذي أخرج النص من كونه "مادة ورقية جامدة" إلى كونه "حدثاً اجتماعياً"، معرفاً إياه في كتابه Introduction to Text Linguistics (1981) بأنه:

"حدث تواصلي (Communicative Occurrence) يلبي سبعة معايير للنصية... وإذا اختل أي من هذه المعايير، لا يعد النص نصاً تواصلياً".

وبهذا التعريف، قدمت لسانيات النص خدمة جليلة للنقد الحديث؛ إذ دمجت (المؤلف، والقارئ، والسياق) في صلب التعريف العلمي للنص، من خلال معايير القصدية والمقبولية والمقامية، ممهدة الطريق لتقاطعات خصبة مع نظريات التلقي والتداولية.

من لسانيات الجملة (Sentence Linguistics) إلى لسانيات النص Text) ثانياً:

أ) الهيمنة البنيوية: الجملة كحد نهائي للتقعيد (Saussure & Chomsky) شكلت "الجملة" العتبة القصوى التي توقف عندها الطموح العلمي للسانيات البنيوية والتوليدية على حد سواء؛ فقد رسخ فرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) في "محاضرات في اللسانيات العامة" (1916) ثنائية (اللسان/الكلام)، معتبراً أن النظام اللغوي الصارم (Langue) يتوقف عند حدود الجملة، بينما ما يتجاوزها يدخل في حيز "الكلام (Parole) "الفردي الذي لا يخضع لقوانين ثابتة. وقد تعزز هذا الطرح مع نوم تشومسكي (Noam Chomsky) في كتابه *Syntactic Structures* (1957)ثم (1965) *Aspects of the Theory of Syntax*، حيث كرس مفهوم "النحو التوليدي" الذي يرى في الجملة الوحدة الكبرى القابلة للوصف العلمي الدقيق، معتبراً النص مجرد "تراكم كمي" لجمل صحيحة، لا تحكمه بنية عميقة خاصة به، مما أدى إلى ما يمكن تسميته بـ "العمى النصي"؛ حيث يتم تحليل الأجزاء بدقة متناهية مع إهمال الكيفية التي تتشابك بها هذه الأجزاء لتشكيل المعنى الكلي.

ب) الحتمية "عبر الجملية :(Trans-phrastic) "البحث عن نظام الخطاب أمام قصور التحليل الجملي عن تفسير ظواهر لغوية لا تكتمل دلالتها إلا بالتجاوز، برزت الحاجة الماسة إلى منهج يدرس "ما فوق الجملة(Trans-phrastic) "، وهو مصطلح يشير إلى الانعطافة نحو البحث عن "نحو للنص" يوازي في صرامته نحو الجملة. لقد أدرك اللسانيون أن التعامل مع النصوص الإبداعية (كالرواية والقصيدة) يتطلب أدوات تتجاوز الإعراب والبنية التركيبية، لتفسير علاقات التشابك والترابط التي تجعل من سلسلة جمل متتابعة "نصاً" واحداً لا "نصوصاً" متجاورة. وكما يشير أندريه مارتينه (André Martinet)، فإن الانتقال إلى هذا المستوى لم يكن ترفاً، بل ضرورة لفهم "الاقتصاد اللغوي"

وآليات الإحالة التي تعبر حدود الجملة الواحدة لتربط أول النص بآخره، مما مهد الطريق لظهور لسانيات النص كعلم يعنى بقوانين "النسيج (Texture) "لا مجرد "الخيوط" المنفردة.

معايير النصية(The Seven Standards of Textuality)

مفهوم "النصية(Textuality) "

يؤكد ديبوجراند في هذا الكتاب أن "النص" ليس مجرد تتابع للجمل الصحيحة نحوياً، بل هو "حدث تواصلي .(Communicative Occurrence) "لكي يكون هذا الحدث نصاً، يجب أن تتوفر فيه سبعة معايير مجتمعة، يطلق عليها "النصية .(Textuality) "إذا غاب أي من هذه المعايير، يفقد النص صفته التواصلية ويصبح "لا نص.(Non-text) "

إليك تفصيل المعايير السبعة وفق تقسيم منهجي مستنبط من الكتاب:

أولاً: المعايير التي تتعلق ببناء النص(The Text-Centered Standards)

1-السَّبْك هو المعيار الذي يهتم بـ "الترابط الرصفي" الظاهر في النص .إنه يتعلق بالإجراءات التي تجعل العناصر السطحية للنص (الكلمات والجمل) مترابطة في تسلسل متصل.

ويتحقق عبر وسائل نحوية وصرفية مثل :الإحالة (Reference)، الاستبدال، الحذف، والوصل .

2-الالتحام هو "الترابط المفهومي" أو المعنوي .يختلف عن السبك في أنه لا يقف عند حدود اللفظ، بل يهتم بـ "العلاقات القائمة في العالم النصي" وتماسك المفاهيم.

ثانياً: المعايير التي تتعلق بمستخدمي النص(The User-Centered Standards)

3-القصد يتعلق بموقف منتج النص (المؤلف)، حيث يشترط أن يكون لديه "نية" أو قصد لإنتاج نص متماسك (مسبوك وملتحم) لتحقيق هدف معين (توجيه المستمعين، نقل معلومة).

4-القبول هو الوجه المقابل للقصد، ويتعلق بموقف المتلقي (القارئ أو السامع)، يشير إلى استعداد المتلقي لتقبل النص باعتباره نصاً متماسكاً وذا دلالة ومغزى بالنسبة له.

ثالثاً: المعايير التي تتعلق بالسياق(The Context-Centered Standards)

5-الإعلامية يقيس هذا المعيار مقدار "الجدة" أو "المفاجأة" في النص مقابل "التوقع."

6-المقامية هي التي تجعل النص ملائماً للموقف الذي يظهر فيه.

7-التناص هو الاعتماد المتبادل بين النصوص، يعني أن إنتاج أي نص أو فهمه يعتمد على معرفة المشاركين بنصوص أخرى سابقة.

يرى **ديبوجراند** أن هذه المعايير لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل هي **نظام متكافل؛** فالسبك يدعم الالتحام، والقصد يتطلب القبول، وكل ذلك يحدث داخل موقف مقامي معين وهذا ما يجعل "علم النص" متفوقاً على "نحو الجملة" لأنه يدرس النص كوحدة كبرى ذات وظيفة تواصلية.